

Distr.: General
22 September 2004
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم
القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط
بهما من أفراد وكيانات

مذكرة شفوية مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة لفيجي لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية جزر فيجي لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس اللجنة
وتتشرف بأن تقدم طي هذا تقرير فيجي المقدم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٤٥٥
(٢٠٠٣) (انظر المرفق).

مرفق للمذكرة الشفوية المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لفيجي لدى الأمم المتحدة

تقرير مقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان

تقرير مقدم إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) عملاً بالفقرتين ٦ و ١٢ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)

جمهورية جزر فيجي

أولاً - مقدمة

١ - يرجى تقديم بيان بالأنشطة، إن وجدت، التي يقوم بها أسامة بن لادن والقاعدة والطالبان وشركاؤهم في بلدكم والخطر الذي يشكلونه على البلد والمنطقة، فضلاً عن الاتجاهات المحتملة.

لقد ساد منذ أمد بعيد اعتقاد بأن عزلة فيجي ستوفر لها الحماية من أية أخطار أجنبية معروفة. بيد أن تطور الطائرات النفاثة الحديثة والسرعة التي أصبحت بها الطائرات تقوم برحلات الذهاب والإياب قد بددا ذلك الاعتقاد، وأصبح يتعين على فيجي مواجهة جميع التهديدات التي يمثلها الإرهاب الحديث. وفي حين أننا قد نظن أيضاً أن فيجي لا تشكل تهديداً لأحد، كما أننا لا يمكن أن نجد سبباً مقنعاً يجعل منها مكاناً جذاباً للإرهابيين، إلا أننا نجد أن التفجيرات الإرهابية التي وقعت مؤخراً قد ضربت أهدافاً عشوائية وأن الاتجاهات المتوقعة تشير إلى استهداف الإرهابيين "للأهداف السهلة". وإذا تمسكت فيجي بعزلتها، فقد يؤدي ذلك إلى الإحساس الخادع بالرضاء عن النفس؛ إذ عليها أن تتحول عن اتباع نهج رد الفعل إلى النهج الاستباقي. وقد تغيرت المواقف بقدر كبير من السرعة عقب تفجير القنبلة في منتجع بالي السياحي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. والقنبلة التي فُجرت في فندق ماريوت في جاكاتا في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ عززت الاعتقاد بأن الأخطار المحتملة يمكن أن تصبح بالفعل أخطاراً حقيقية جداً.

وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣، أعلن الشيخ عبد الماجد شخصاً غير مرغوب فيه وأبعد من فيجي. وتمثل الادعاء في وجود علاقة بين الشيخ وشخصين آخرين يدعى بأتهما عضوان في تنظيم القاعدة قاما بخلسة بتصوير مصرف ANZ في أيبا، ساموا. والشيخ القادم أصلاً من السودان كان قد قضى ما يربو على عشرين عاماً وهو يدرس في المعهد الإسلامي

لجنوب المحيط الهادئ في سوفي، فيجي. ويتلقى المعهد الإسلامي التمويل من المملكة العربية السعودية وهو بمثابة المركز المتخصص في التعاليم الإسلامية في فيجي.

ورغم أن الخطر الذي يمثله المسلمون ضئيل بحيث أنه يكاد لا يذكر، اتضح بعد حادثة الشيخ عبد الماجد أنه لا يمكن إغفاله تماما. وتقوم منظمات الاستخبارات في فيجي برصد عمل بعض أتباع الديانة الإسلامية الذين أثاروا أنشطتهم اهتمام السلطات. وقد حدثت غالبية هذه الأنشطة عند عودة الناس من الحج إلى مكة. وقد أبلغت سلطات الاستخبارات العاملة في إطار المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) فيجي بهذه الصلات. ولا يمكن تحديد العلاقة بين هذه الحوادث وتنظيم القاعدة بوضوح في هذا الوقت، إلا أنه، بالنظر إلى ما ارتكبه الإرهابيون حتى اليوم، ستظل اليقظة هي المبدأ المتبع.

ثانياً - القائمة الموحدة

٢ - كيف تم إدماج القائمة التي وضعتها اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ في النظام القانوني والهيكلي الإداري في بلدكم، بما في ذلك هيئات الإشراف المالي والشرطة والرقابة على الهجرة والجمارك والسلطات القنصلية؟

تُرسل القائمة الموحدة إلى وزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الداخلية، والفرع الخاص التابع للمدير. والفرع الخاص التابع للمدير هو وحدة الاستخبارات الرئيسية في فيجي، والمدير هو الذي يبت فيما يتعين فعله بعد ذلك. وفي جميع مراحل العملية، تعي فيجي تماما ضرورة صون حقوق الإنسان لكل فرد مدرج اسمه في القائمة. ويبدأ الفرع الخاص عملية التأكد هذه من خلال سلسلة من أنشطة التحقق التي تتمثل فيما يلي: الفهرسة المزدوجة للأسماء مع وحدة الاستخبارات المالية (انظر الإجابة عن السؤال رقم ١٠)؛ وإجراء تحرياتها بشأن حسن السيرة، بالتعاون مع منظمات الاستخبارات الحليفة فيما وراء البحار. وإذا تطلبت هذه المرحلة أن تجري الشرطة تحقيقاً أكثر دقة، يبلغ الفرع الخاص مدير التحقيقات الجنائية بذلك. وتقوم دائرة التحقيقات الجنائية بإجراء التحقيقات بناء على أوامر الفرع. وتُملئ نتائج تلك التحقيقات ما يتعين على الشرطة أن تتخذه من إجراءات أخرى. وتحفظ وثائق التحقيق بدلا عن إغلاقها تحسبا لبروز أدلة جديدة تستدعي إعادة فتح القضية.

وتتضمن قوانين فيجي أحكاما للتعامل مع أية انتهاكات قد يرتكبها الإرهابيون؛ ويظل لدى الحكومة الحق في سن تشريعات جديدة وستصدر قوانين جديدة إذا دعت الحاجة لذلك.

الشرطة ومراقبة الهجرة والسلطات القنصلية

لدى مفوض الشرطة سلطة الأمر بإجراء تحقيق^(١) إذا توافرت لديه أسباب معقولة للاعتقاد بوقوع جريمة. وهذه سلطة واسعة حيث أنها تمنح الشرطة سلطة إعادة فتح القضايا حينما تحتاج لذلك، وهي بالإضافة إلى ذلك تجعل القضايا دائما في نطاق سلطة الشرطة في جميع الأوقات.

وتضع إدارة الهجرة جميع الأسماء التي تنقل عن طريق قائمة اللجنة على قائمة المراقبة الخاصة بها، وتقوم برصد حركة الأشخاص ذوي الأسماء المماثلة ووضعهم تحت المراقبة. ويجري إبقاء العاملين بالمكاتب القنصلية في الخارج على علم بالأنشطة وتصدر إليهم تعليمات بإبلاغ فيجي في حالة ورود أحد هذه الأسماء عليهم لطلب تأشيرة الدخول أو لأسباب أخرى.

٣ - هل واجهتكم أي مشاكل في التنفيذ فيما يتعلق بالأسماء والتحقق من المعلومات المدرجة حاليا في القائمة؟ إذا كان الجواب نعم، يرجى وصف هذه المشاكل.

أحيانا تتسبب الطائفة المسلمة الكبيرة في فيجي في الارتباك حين يتعلق الأمر بالتعرف على الهوية الحقيقية لأحد الأشخاص. وعلى سبيل المثال، احتجزت سلطات الهجرة في الولايات المتحدة محمد جاهير خان، وهو مسلم من فيجي، لفترة ثلاث ساعات في هونولولو للتحقق من هويته لأنه يحمل الاسم نفسه الذي يحمله شخص مطلوب استجوابه في ولاية إلينوي. وأي بلد به طائفة مسلمين كبيرة مثل تلك الموجودة في فيجي سيظل يواجه المشاكل نفسها حتى يتوصل شخص ما لإجراءات أفضل للتحقق من الهوية.

٤ - هل تعرفت السلطات لديكم على أي كيانات أو أفراد معينين داخل إقليمكم؟ إذا كان الجواب نعم، يرجى إيضاح الإجراءات التي اتخذت.

الأشخاص الوحيدون الذين تم التعرف عليهم هم الأشخاص الذين ارتبطوا لسبب أو لآخر بشخصيات مريبة في طريق العودة من الحج في مكة، حيث تعرفوا على هذه الشخصيات في باكستان أو في المملكة العربية السعودية أساسا. ويجري التحقق من تحركات هؤلاء الأشخاص وفحصها وتُرصد تحركاتهم كما هو موضح (في الإجابة عن السؤال رقم ١) في الفقرة ١ أعلاه. إلا أنه، إذا تم التعرف على أشخاص آخرين واعتُقلوا داخل فيجي، فإنهم سيخضعون للإجراءات القانونية الواجبة على النحو المتبع في قوانيننا؛ وبالطبع سيجري التنسيق والاتصال بين أنشطتنا وأنشطة المنظمات الأخرى المهمة.

(١) المادة ٣٠، قانون عائدات الجريمة لعام ١٩٩٧.

٥ - يرجى، تزويد اللجنة قدر الإمكان بأسماء الأفراد أو الكيانات الذين تربطهم علاقة بأسماء بن لادن أو بأعضاء الطالبان أو القاعدة ولم تدرج أسماؤهم في القائمة، إلا إذا كان ذلك يعرض التحقيقات أو إجراءات الإنفاذ للخطر.

حتى تاريخه، ليست لدينا أسماء نضيفها إلى قائمة اللجنة. وستزود اللجنة حتما بأي اسم يبلغ إلى علمنا.

٦ - هل رفع أي فرد أو كيان من المدرجين في القائمة دعوى ضد السلطات لديكم أو شرع في اتخاذ إجراءات قانونية ضدها بسبب إدراج اسمه في القائمة؟ يرجى تقديم رد محدد ومفصل حسب الاقتضاء.

لم يرفع أحد أي دعوى ضد السلطات لدينا ولم يتخذ أحد أي إجراءات قانونية ضدها.

٧ - هل حددتم هوية أي من الأفراد المدرجين في القائمة على أنهم من مواطني بلدكم أو من المقيمين فيه؟ وهل لدى السلطات في بلدكم أي معلومات ذات صلة عنهم لا ترد في القائمة؟ وإذا كان الجواب نعم، يرجى تزويد اللجنة بهذه المعلومات إلى جانب أي معلومات مماثلة عن الكيانات المدرجة في القائمة، حسب توافرها.

لا يوجد أي فرد من الأفراد المدرجين في القائمة من مواطني فيجي، وليست لدينا أي معلومات نضيفها إلى تلك الواردة في القائمة.

٨ - يرجى، وفقا لتشريعاتكم الوطنية، إن وجدت، بيان أي تدابير اتخذتموها لمنع الأفراد والكيانات من تجنيد أو دعم أعضاء القاعدة للقيام بأنشطة داخل بلدكم، ومنع الأفراد من الالتحاق بمعسكرات التدريب التابعة للقاعدة والموجودة في إقليمكم أو في بلد آخر.

إن الشرطة في فيجي راسخة الجذور وموجودة في جميع أنحاء فيجي؛ ولا سبيل أمام القاعدة للتملص طويلا من التدقيق الشديد الذي تجريه الشرطة. وإضافة إلى ذلك، تجري قوات فيجي العسكرية مناورات في مواقع تختارها عشوائيا في أرجاء البلد كافة. ويوجد نظام اتصالات فعال يربط بين مختلف أقسام الشرطة في منطقة جنوب المحيط الهادئ وذلك عبر الشبكة الداخلية التي مولتها وأنشأها أستراليا. وعليه، فإن أي معلومات عن القاعدة أو أي كيان آخر يجري تدريبات في المنطقة تنقل بسرعة وتعمم في المنطقة برمتها.

ثالثاً - تجميد الأصول المالية والاقتصادية

٩ - يرجى تقديم وصف موجز لما يلي:

- الأساس القانوني المحلي المعتمد لتجميد الأصول على النحو المطلوب في القرار أعلاه؛
- أي معوقات واردة في قوانينكم المحلية تحول دون ذلك والخطوات المتخذة لمعالجتها.

إن السلطة نفسها التي تسمح لمفوض الشرطة بأن يقوم استناداً إلى مبدأ "الأسباب المعقولة" بإجراء تحقيق تطبق المبدأ نفسه قبل تجميد أي أصول^(٢). ويتعين على الشرطة التأكيد من توافر ما يكفي من أدلة لدعم طلبها تجميد الأصول. وحتى الوقت الحاضر، لم تختبر هذه السلطة بعد، ويُعتقد أن الزواجر والضوابط التي يتبعها نظامنا تجعلنا لا نرفع أي دعوى أمام المحكمة إلا لأسباب وجيهة للغاية. غير أنه في حال بروز تحديات جدية تهدد الوضع الراهن، فإن الحكومة تتحرك بسرعة إلى حد ما لمعالجة هذا الخلل.

وكما سبق ذكره، ينبغي أن يوضع القانون الساري المفعول على المحك بغية الكشف عن أي معوقات فيه، لكننا على يقين بأن الوتيرة التي اخترناها لتنفيذ القرار ١٢٦٧ هي الوتيرة التي تناسبنا لأنها تتيح لنا اتخاذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء، وتتضمن ضوابط تمنعنا من التصرف بمغالة ومن تحولنا في نظر الآخرين إلى أشخاص شديدي القسوة وإلى حرمان الأفراد من حقوق الإنسانية الأساسية التي يتمتعون بها.

القانون المتعلق بنظام التتبع المالي

١٠ - يرجى بيان الهياكل أو الآليات القائمة داخل حكومتكم للتعرف على الشبكات المالية التابعة لأسماء بن لادن أو تنظيم القاعدة أو حركة الطالبان، أو الشبكات التي تقدم الدعم لهم ضمن ولايتكم القضائية والتحقيق فيها. ويرجى الإشارة، حسب الاقتضاء، إلى كيفية تنسيق جهودكم على كل من الصعيد الوطني والإقليمي و/أو الدولي.

شكلت فيجي، في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وحدة مخبرات مالية مؤقتة بموجب مذكرة اتفاق بين وزارة العدل ومصرف فيجي للاحتياطي ومدير النيابة العامة وقوة الشرطة في فيجي. ومكاتب هذه الوحدة موجودة داخل مصرف فيجي للاحتياطي إلى أن يُسن

(٢) المادة ٣٠ قانون عائدات الجريمة لعام ١٩٩٧.

القانون المقترح المتعلق بالإبلاغ عن المعاملات المالية الذي سنتشأ بموجبه قانونيا وحدة المخابرات المالية.

ويعمل حاليا في هذه الوحدة موظفان منتدبان أحدهما من مصرف فيجي للاحتياطي والآخر من قوة الشرطة في فيجي. والوحدة مسؤولة أمام محافظ مصرف فيجي للاحتياطي في مجال ممارستها سلطاتها وتأديتها مهامها ووظائفها. وتقدم اللجنة الوطنية التي تضم مسؤولين معينين بمكافحة غسل الأموال الدعم الاستشاري إلى الوحدة. وبدأت الوحدة أعمالها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وأصبحت الآن الوكالة المركزية في فيجي المسؤولة عن تلقي التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة أو أي معلومات مالية أخرى يشتبه في أنها تتعلق بعائدات الجريمة وغير ذلك من الجرائم الخطيرة ذات الصلة وعن تحليلها وإرسالها إلى سلطات إنفاذ القانون المعنية، وذلك بغية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فيجي. وتؤدي وحدة المخابرات المالية أيضا دورا رئيسيا في تنسيق عمليات مكافحة غسل الأموال. وقبل اتخاذ هذه الترتيبات، كان يتعين على المؤسسات المالية تقديم تقارير عن المعاملات المالية المشبوهة إلى كل من قوة الشرطة في فيجي ومدير النيابة العامة ومصرف فيجي للاحتياطي.

من المتوقع أن تؤدي معالجة الوحدة للتقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة وغيرها من المعلومات المالية إلى أن يتسم نظام مكافحة غسل الأموال في فيجي بمزيد من الفعالية، بحيث تتمكن كل سلطة من السلطات المعنية الأخرى داخل هذا النظام من تخصيص مواردها بطريقة أكثر جدوى لتأدية مهامها. وعملية جمع المعلومات الواردة في التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة وتحليلها ونشرها تزود أجهزة إنفاذ القانون والوكالات المعنية بالإيرادات بمعلومات استخباراتية مالية وتساهم في صون القانون والنظام والأمن في فيجي. كما يتوقع أن يؤدي نشر المعلومات على طائفة من وحدات المخابرات المالية في الخارج وتبادلها معها إلى المساهمة أيضا في الجهود المبذولة لوضع حد لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وستسعى فيجي لتصبح عضوا في مجموعة إيغمونت لوحدات المخابرات المالية وذلك حينما تصبح وحدة المخابرات المالية هيئة رسمية بموجب القانون الجديد المقترح المتعلق بالإبلاغ عن المعاملات المالية.

وثمة مؤتمر لرؤساء الشرطة في منطقة جنوب المحيط الهادئ، يعقد اجتماعا واحدا سنويا. ويضم هذا المؤتمر الدول الأعضاء التالية: أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وبولينيزيا الفرنسية وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وجزر مارشال وجزر ماريانا الشمالية وساموا وساموا الأمريكية وغوام وفانواتو وجزر فيجي وكاليدونيا الجديدة

وكيريباس وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناورو ونيوزيلندا ونيوي. ولدى المؤتمر فريق عامل يعقد اجتماعات دورية من أجل البحث عن سبل لتنفيذ قرارات المؤتمر. والفريق هو الذي قدم اقتراح تشكيل وحدة المخابرات المالية إلى كل بلد من البلدان. وإنما نأمل بأن يصبح لدى جميع الدول الأعضاء في المؤتمر وحدة مخابرات مالية لتعمل كهيئة تنسيق مركزية في المنطقة وتلبي الاحتياجات الوطنية والإقليمية. وأنشئت شبكة الاتصالات الإقليمية بالفعل كما ورد في الإجابة عن السؤال ٨ أعلاه. وشبكة الشرطة الإقليمية للاتصالات عبر الشبكة الخارجية مرتبطة عبر كانبيرا بشبكة الإنترنت الواسعة التي تتخذ من ليون، فرنسا، مقرا لها. وكما اتضح، فإن المنطقة تعتمد إلى حد كبير على أستراليا لتأمين صلتها الدولية عن طريق ملحقى الإنترنت والشرطة الأسترالية الاتحادية العاملين في مختلف السفارات الأسترالية في الخارج.

١١ - يرجى عرض الخطوات التي تتخذها المصارف و/أو المؤسسات المالية الأخرى للعثور على الأصول التي يمكن نسبتها إلى أسامة بن لادن أو أعضاء القاعدة أو الطالبان أو الكيانات أو الأفراد المرتبطين بهم، أو الأصول التي يستخدمونها لمنفعتهم، وتحديددها. ويرجى بيان أي اشتراطات تتعلق "بالحرص الواجب" أو "اعرف عميلك". وكما يرجى إيضاح كيفية إنفاذ هذه الاشتراطات، ولا سيما أسماء وأنشطة الهيئات المسؤولة عن الرقابة.

إن مصرف فيجي للاحتياطي هو المؤسسة التي تنظم جميع معاملات العملات الأجنبية في فيجي بموجب قانون مراقبة صرف العملات. وهو يتولى الرقابة على الأموال القادمة إلى البلد والخارجة منه، وكذلك الاحتياطي الأجنبي وأسعار صرف العملات في فيجي، والممارسات المصرفية في الخارج. ويقوم المصرف في ظل التنسيق الوثيق مع شرطة فيجي برصد المعاملات النقدية ويركز الانتباه على تلك المجالات التي تهتم بها وحدة الاستخبارات المالية في عملها مع الشرطة. والمصارف الدولية في فيجي هي: Australia and New Zealand Bank و Bank of Hawaii و Westpac Banking Group و Bank of Baroda of India. وقد أصبحت جميع هذه المصارف راسخة تماما في فيجي وتلتزم بتعليمات مصرف فيجي للاحتياطي وتتعاون معه تعاوننا تاما.

وتجتمع المؤسسات المصرفية بانتظام مع مصرف فيجي للاحتياطي بغرض كفالة مراعاة المعايير ورصد المبادئ التوجيهية رصدا دقيقا.

إن فيجي بلد صغير ويجري ممارسة الحرص الواجب واعرف عميلك أو إنفاذهما بأن تكفل المصارف معرفة عملائها قبل قيام المصرف بتسيير المعاملات. ويستلزم الأمر، في

ظروف بعينها، قيام ضابط شرطة باصطحاب العميل وتحديد هويته أمام موظف المصرف. وتنفذ تدابير أخرى بشأن الحرص الواجب. مما يتمشى مع اشتراطات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وتُلزَم المؤسسات المالية بممارسة الحرص الواجب مع العملاء حسب ما تنص عليه المبادئ التوجيهية لمكافحة غسل الأموال الصادرة عن مصرف فيجي للاحتياطي.

وتتلقى وزارة الخارجية قائمة الأشخاص والكيانات وتتولى توزيعها على وزارة الداخلية والهجرة ومفوض الشرطة ومدير شؤون الهجرة ومحافظ مصرف الاحتياطي ومديري عموم جميع المصارف التجارية. وتُلزَم المصارف التجارية بالإبلاغ عن أي معاملات يقوم بها الأشخاص أو الكيانات المدرجون بالقائمة إلى مصرف الاحتياطي الذي يقوم بدوره بإبلاغ الشرطة/وحدة الاستخبارات المالية.

١٢ - يهيب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) بالدول الأعضاء أن تقدم "موجزا شاملا عن الأصول المجمدة التابعة للأفراد والكيانات الوارد ذكرهم في القائمة". يرجى تقديم قائمة بالأصول التي جمدت بموجب هذا القرار. وينبغي أن تتضمن هذه القائمة أيضا الأصول المجمدة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢). ويرجى إدراج المعلومات التالية قدر الإمكان في كل قائمة:

- هوية الكيانات أو الأشخاص الذين جُمِدت أصولهم؛
- بيان طبيعة الأصول المجمدة (ودائع مصرفية، أوراق مالية، أصول تجارية، سلع ثمينة، تحف فنية، ملكية عقارية، وغيرها من الأصول)؛
- قيمة الأصول المجمدة؛

حتى الآن، لم يكن هناك ما يستدعي قيام فيجي بتجميد أي أصول تابعة للأفراد أو الكيانات المدرجين بالقائمة.

١٣ - يرجى بيان ما إذا قمتم عملا بالقرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢)، بالإفراج عن أي أموال أو أصول مالية أو أصول اقتصادية كانت مجمدة في السابق لصلتها بأسامة بن لادن أو أعضاء القاعدة أو طالبان أو الكيانات أو الأفراد المرتبطين بهم. وإذا كان الجواب نعم، يرجى بيان الأسباب والمبالغ التي رُفِع التجميد عنها أو تم الإفراج عنها وتواريخ ذلك.

لم يتم تجميد أي أموال، ومن ثم لم يفرج عن أي أصول.

١٤ - عملاً بالقرارات ١٤٥٥ (٢٠٠٣) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ينبغي للدول أن تكفل عدم قيام رعاياها أو أي أشخاص موجودين داخل إقليمها بإتاحة أي أموال أو أصول مالية أو أصول اقتصادية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى الكيانات أو الأفراد المدرجين في القائمة أو لمنفعتهم. ويرجى بيان الأساس القانوني المحلي، بما في ذلك توفير بيان موجز بالقوانين والأنظمة و/أو الإجراءات المعمول بها في بلدكم لمراقبة انتقال هذه الأموال أو الأصول إلى كيانات أو أفراد معينين، وينبغي أن يتضمن هذا الفرع بياناً لما يلي:

- المنهجية المتبعة، إن وجدت، لإبلاغ المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالقيود المفروضة على الأفراد والكيانات الذين أدرجتهم اللجنة في القائمة، أو الذين تم تحديدهم، بطريقة أخرى، بوصفهم أعضاء في القاعدة أو طالبان أو من المرتبطين بهما. وينبغي أن يشمل هذا الفرع تحديد أنواع المؤسسات التي يتم إبلاغها والطرائق المستخدمة؛
- إجراءات الإبلاغ المصرفية اللازمة، إن وجدت، بما في ذلك بوجه خاص التقارير المتعلقة بالمعاملات المشبوهة، فضلاً عن طرائق استعراض هذه التقارير وتقييمها؛
- الاشتراكات، إن وجدت، التي تُلزم بها المؤسسات المالية، من غير المصارف، لتقديم تقارير عن المعاملات المشبوهة وكيفية استعراض هذه التقارير وتقييمها؛
- القيود والأنظمة، إن وجدت، المفروضة على حركة السلع والمعادن مثل الذهب والماس، وغير ذلك من الأصناف ذات الصلة؛
- القيود أو الأنظمة، إن وجدت، المطبقة على نظم التحويل المالي البديلة لنظام "الحوالة" - أو الشبيهة به - فضلاً عن المؤسسات الخيرية والثقافية والمؤسسات الأخرى التي لا تستهدف الربح والتي تقوم بجمع الأموال وإنفاقها لأغراض اجتماعية أو خيرية.

سنّت فيجي عام ١٩٩٧ تشريعين^(٣) هما: قانون المساعدة المتبادلة في المسائل

الجنائية، وقانون عائدات الجريمة.

(٣) تشمل التشريعات الأخرى ذات الصلة: قانون الحجر وقانون الترحيل وقانون تسليم المطلوبين وقانون المصارف وقانون الرقابة على النقد.

١' يستدعي القانون الأول قيام فيجي بتقديم المساعدة إلى البلدان التي سنت تشريعا مماثلا. ويستلزم القانون بنصه الحالي أن تطلب فيجي تبادل رسائل بين البلدان قبل إنفاذ بنوده إنفاذا تاما. وقد تبودلت بعض الرسائل التي تتيح ذلك الإنفاذ.

٢' يبدأ نفاذ تجميد عائدات الجريمة لدى إدانة فرد بجرم خطير. بيد أن هناك حكما يقضي بقيام الشرطة بطلب التجميد عندما تكون القضية معروضة أمام المحاكم.

وينص قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية على تنظيم المساعدة الدولية في المسائل الجنائية المتصلة بجمع الأدلة، والمساعدة في إجراء التحقيقات وتوفير إجراءات الاستيلاء على الممتلكات المستخدمة في ارتكاب المخالفات الجسيمة أو مصادرتها. ويسري هذا القانون على أي بلد أجنبي لديه اتفاق أو أبرم اتفاقا ثانيا للمساعدة في المسائل الجنائية مع فيجي.

وحسب الصيغة الحالية للقانون، تشترط فيجي تبادل رسائل مع البلدان قبل إنفاذ جميع أحكام القانون.

ويهيئ قانون عائدات الجريمة الآلية القانونية اللازمة لتجميد عائدات الجريمة في حالة إدانة الشخص بارتكاب جريمة جسيمة تكون عقوبتها القسوى بموجب القانون هي الإعدام أو السجن لمدة لا تقل عن ١٢ شهرا. ومع ذلك، هناك حكم يقضي بقيام الشرطة بطلب التجميد عندما تكون القضية معروضة على المحاكم^(٤).

ولدى الشرطة السلطة أيضا لأن تطلب من المصارف إبلاغها عن أي معاملات بمبلغ ٥٠٠٠ دولار أو أكثر. ويشكل هذا التشريع جزءا من قانون مكافحة المخدرات وتم توسيع نطاقه القضائي لكي يشمل احتمال غسل الأموال ومكافحة الإرهاب. ومبلغ ٥٠٠٠ دولار هو أيضا الحد الأقصى الذي تصرح به للمسافرين المغادرين الرقابة على النقد بموجب قانون الرقابة على النقد.

وتراقب وزارة المالية مراقبة صارمة لجمع الأموال للجمعيات الخيرية أو بواسطة الكنائس بطريقة مماثلة "للحوالة" أو ضريبة العُشْر حيث يتبع كافة عمليات الجمع بيان للحسابات بشأن الطريقة التي استخدمت بها الأموال.

(٤) المواد من ٢٨ إلى ٣٣ من قانون عائدات الجريمة لعام ١٩٩٧.

الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

حيث أنه لا توجد حالياً متطلبات تقتضي من المصارف الإبلاغ عن المعاملات الكبيرة، فإن وحدة المخابرات المالية تعمل الآن كوكالة مركزية في فيجي لتناول جميع بلاغات المعاملات المشبوهة وشؤون المخابرات المالية بموجب إطار العمل الجديد المنشأ عملاً بمذكرة الاتفاق بين الوكالات ذات الصلة. ولقد أبلغت المؤسسات المالية عما مجموعه ٦٣٥ بلاغاً عن المعاملات المشبوهة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٠ على النحو التالي:

- (أ) ٢٠٠٠ - ٥ بلاغات عن المعاملات المشبوهة،
- (ب) ٢٠٠١ - ٨١ بلاغاً عن المعاملات المشبوهة،
- (ج) ٢٠٠٢ - ١٢٦ بلاغاً عن المعاملات المشبوهة،
- (د) ٢٠٠٣ - ٢٢١ بلاغاً عن المعاملات المشبوهة،
- (هـ) ٢٠٠٤ - كانون الثاني/يناير - أيار/مايو - ٢٠٢ بلاغ عن المعاملات المشبوهة.

وترسل البلاغات عن المعاملات المشبوهة التي تقتضي إجراء تحقيق بسبب احتمال ارتكاب مخالفات جنائية وغير ذلك من أشكال الغش إلى الشرطة وغيرها من سلطات إنفاذ القانون للتحقيق فيها.

مراقبة الواردات والصادرات من المعادن والأحجار الكريمة

ترد في قانون التعريفات الجمركية لعام ١٩٨٦ التشريعات المتصلة بمراقبة استيراد وتصدير المعادن والأحجار الكريمة. ويجب على التجار إبلاغ الشرطة بشأن عمليات الشراء المشبوهة. وفي عام ٢٠٠١ (٩)، أبلغت مؤسسة امبرور غولدماين (Emperor Gold Mine) في فيجي عن احتمال استخراج ذهب بصورة غير قانونية. وإذ تعاونت الشرطة الفيجية مع وحدة التحقيق المعنية بالذهب والتابعة لشرطة غربي أستراليا، فقد تمكنت من التعرف على الجناة واعتقالهم.

وقدمت شرطة غربي أستراليا هذه المساعدة "بجاناً" في إطار تفاهم "استعراض الأقران" لمؤتمر رؤساء شرطة منطقة جنوب المحيط الهادئ، الذي يجوز بموجبه لأي عضو طلب المساعدة من بقية الأعضاء. وتسدد المنظمة التي تقدم المساعدة بدل الإقامة اليومي، بينما تتكفل الدول التي تطلب المساعدة بتكاليف السفر جواً والإقامة. وفي حالتنا الإقليمية، فإن الدول التي تقدم المساعدة هما جارتانا أستراليا ونيوزيلندا. واستخدمت فيجي

”استعراض الأقران“ عدة مرات، وأيضاً في حالة وفاة مدير بسبب حريق وحريق دمر أحد المتاجر تدميراً تاماً. وتوفر أستراليا كذلك خدمات البرنامج الأسترالي الخارجي لخدمات الخبراء الذي استخدمته الشرطة الفيجية للتحقيق في انهيار مصرف فيجي الوطني. والتعاون الأقليمي جيد في مجال إنفاذ القانون في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وهناك منسق بأمانة المنتدى يسهر على إبلاغ الجميع ويكفل التعامل التريه مع جميع الولايات القضائية وتبادل كافة الأمور.

ويتمثل القلق المتعلق بالمعادن والأحجار الكريمة في سهولة نقل هذه الأصناف عندما تكون في شكل حُلِيِّ والتمكن من عبور نقاط الهجرة والجمارك عندما يتقلدها الشخص. وتحاول فيجي وقف هذا التدفق عن طريق السماح للمسافر بنقل مجوهرات لا تتجاوز قيمتها ٢٠٠٠ دولار، وتدريب أفراد إنفاذ القانون على التحلي باليقظة وتوخي الحذر.

رابعاً - الحظر المفروض على السفر

١٥ - يُرجى تقديم عرض عام للتدابير التشريعية و/أو الإدارية لإنفاذ الحظر على السفر، إن وجدت.

تحتفظ إدارة شؤون الهجرة في فيجي بقائمة بأسماء الأشخاص المدرجين في ”قائمة المراقبة“. وتتضمن القائمة أسماء الأشخاص الذين لا يسمح لهم بالدخول إلى فيجي، بالإضافة إلى رعايا فيجي غير المسموح لهم بالسفر إلى الخارج. وتشمل القائمة أيضاً أسماء الأشخاص المقدمة من اللجنة.

وتعتبر جزر فيجي العديدة من المشاكل التي تواجهها، وهي الجزر التي كان المهربون يستخدمونها في الماضي كجزء من الأماكن التي يتزلون بها بضاعتهم. ونحن بحاجة إلى موارد جوية وبحرية لوضع نظام فعال للمراقبة. ورغم وجود أسطول بحري لدى فيجي، فهو يخضع لضغط متواصل بغية الاستجابة لطلبات القيام بمهام إضافية. وليس لدى فيجي موارد جوية.

١٦ - هل أدرجتم في القائمة الوطنية المتضمنة أسماء الأشخاص ”الممنوعين من السفر“، أو القوائم الموزعة على نقاط التفتيش الحدودية، أسماء الأفراد المدرجين في القائمة التي أعدتها اللجنة؟ يرجى الإشارة بإيجاز إلى الخطوات المتخذة وإلى المشاكل التي واجهتموها.

يرجى ربط الرد على هذه الفقرة بالفقرة ١٥ أعلاه. لقد أدرجت الأسماء في ”قائمة المراقبة“ التي لا تتضمن ما يكفي من المعلومات للتعرف على هوية الأشخاص بطريقة إيجابية.

١٧ - ما هي عدد المرات التي تحيلون فيها القائمة المستكملة إلى سلطات الرقابة على الحدود؟ وهل لديكم القدرة على البحث في بيانات القائمة باستخدام الوسائل الإلكترونية في جميع نقاط الدخول؟

يقوم الفرع الخاص التابع للمدير بالتنسيق عن كثب مع مدير شؤون الهجرة لكفالة استكمال القوائم بصورة منتظمة. وتستخدم الوسائل الإلكترونية للمساعدة في رصد إجراءات التنفيذ.

١٨ - هل أوقفتم أيا من الأفراد المدرجين في القائمة في أي نقطة من نقاط الحدود أو أثناء المرور العابر بأراضيكم؟ إذا كان الجواب نعم، يرجى تقديم معلومات إضافية حسب الاقتضاء.

كانت هناك بين الفينة والأخرى حالات ترتبط بوصول أشخاص يحملون أسماء مماثلة إلى موانئ الدخول، ونظرا لعدم توافر البيانات المناسبة الأخرى من الصعب إلقاء القبض فعلا على شخص ما.

١٩ - يرجى تقديم عرض موجز للتدابير المتخذة لإدماج القائمة في قاعدة البيانات المرجعية في مكاتبكم القنصلية، إن وجدت. وهل تعرفت السلطات التابعة لكم والمسؤولة عن إصدار التأشيرات على أي طالب تأشيرة يرد اسمه في القائمة؟

لقد عممت هذه القائمة على المكاتب القنصلية ولم يُكتشف أي شخص حاول الحصول على تأشيرة بطريقة غير قانونية. وما زالت مشكلة التعرف الإيجابي مطروحة في هذا الميدان أيضا.

خامسا الحظر المفروض على توريد الأسلحة

٢٠ - ما هي التدابير المعمول بها حاليا، إن وجدت، للحيلولة دون حيازة أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان والمشاريع والمجموعات والأفراد الآخرين ذوي الصلة بهم للأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل؟ وما هي الضوابط المفروضة على التصدير المتبعة لديكم لمنع الجهات المذكورة أعلاه من الحصول على المواد والتكنولوجيا اللازمة لتطوير الأسلحة وإنتاجها؟

ليس لدى فيجي أي إجراء محدد لمنع حيازة أسلحة الدمار الشامل لسبب بسيط وهو أنها لا تمتلك أسلحة للدمار الشامل ولا تعتقد أنها ستلتقى أيا من تلك الأسلحة في المستقبل القريب.

وتتسم التشريعات المتعلقة بجيازة الأسلحة التقليدية في فيجي بصرامة شديدة. فهناك أولاً حد أقصى محدد لعدد الأسلحة التي يمكن شراؤها. ويتعين على كل من يرغب في شرائها أن يقدم شهادة بحسن السير والسلوك، فضلاً عن تقرير من الطبيب يثبت أنه يتمتع بعقل وجسم سليمين يسمحان له بجيازة سلاح ناري. ويلزم الحصول على ترخيص من الشرطة للثبوت من حسن السير والسلوك، وفي إثر ذلك يمكن لمفوض الشرطة أن يوافق على البيع. وتستجيب هذه الضوابط لشواغل فيجي فيما يتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وحدا هذا الانشغال بأحد مفوضي الشرطة السابقين الذي يرأس لجنة معنية بالأسلحة الصغيرة إلى تقديم مبادرة هونيارا وإعداد إطار نادي. وتوافق فيجي تماماً على برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة وتأثير على اتباع نص التنفيذ الوارد ضمنه.

وليس لدى فيجي صناعة أسلحة، ومع ذلك قامت مؤخراً بسن قانون يتناول صناعة الأسلحة وبيعها واستيرادها، وعلى هذا النحو، فليس لديها تشريع يتعلق ببيع الأسلحة واستيرادها.

٢١ - ما هي التدابير التي اعتمدها، إن وجدت، لتجريم انتهاك الحظر المفروض على توريد الأسلحة المطبق على أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان والكيانات والمشاريع والمجموعات والأفراد الآخرين المرتبطين بهم؟

يعتقد أن القوانين المتعلقة بالأسلحة النارية في فيجي تتضمن أحكاماً حظرية وتقييدية كافية لردع أي فرد وإحباط أي محاولة يقوم بها بهدف حرق الحظر. وفضلاً عن ذلك، فإن الأسلحة الصغيرة المسموح ببيعها في فيجي تستخدم في أغراض الصيد فقط، وهي تشمل البنادق من عيار ٠,٢٢، وبنادق الرش من عيار ١٤. لذلك فإن أي محاولة يبذلها أي فرد بهدف حرق الحظر في فيجي ستبوء بالفشل.

٢٢ - يرجى بيان الطريقة التي يمكن أن يمنع بها نظام إصدار تراخيص الأسلحة/تجار الأسلحة، إن وجد، أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان والكيانات والمشاريع والمجموعات والأفراد المرتبطين بهم من الحصول على المواد التي يشملها الحظر المفروض على الأسلحة.

حكومة فيجي هي الجهة الوحيدة التي تصدر تراخيص الأسلحة في البلد. أما الشركات الأخرى التي تصدر التراخيص فيتعين عليها الحصول على موافقة الحكومة قبل استيراد أي نوع من أنواع الأسلحة - ففي خلال فترة العشرين سنة الأخيرة كانت الطلبات الكبيرة على الأسلحة ترد من الجيش والشرطة فقط. والشركات غير الحكومية مسموح لها

بيع الذخيرة فقط. ويحتفظ مفوض الشرطة بقائمة موحدة بأسماء حاملي تراخيص الأسلحة النارية.

٢٣ - هل لديكم أي ضمانات تحول دون تحويل الأسلحة والذخائر المنتجة في بلدكم إلى أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان والكيانات والمشاريع والمجموعات والأفراد الآخرين المرتبطين بهم أو استخدامهم لها؟

لا يوجد في فيجي صناعة أسلحة نارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأسلحة الموجودة في فيجي ليست من العيار الذي يرغب الإرهابيون في اقتنائه.

سادسا - المساعدة والاستنتاج

٢٤ - هل دولتكم مستعدة لتقديم المساعدة أو لديها القدرة على تقديمها إلى دول أخرى لمساعدتها في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرارات المذكورة أعلاه؟ إذا كان الجواب نعم، يرجى تقديم تفاصيل أو مقترحات إضافية.

هناك عملية استشارية إقليمية تستخدم مؤتمر رؤساء شرطة منطقة جنوب المحيط الهادئ أو أمانة المنتدى كوسيلة لكفالة توحيد النهج الإقليمية، هذا وتم وضع نظام للرصد للمحافظة على اتساق النهج وتقديم المساعدة إلى بقية الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء.

٢٥ - يرجى تحديد المجالات، إن وجدت، التي يشوبها أي قصور في تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان/تنظيم القاعدة، والمجالات التي ترون أن بذل جهود معينة للمساعدة التقنية أو بناء القدرات سيحسن قدرتكم على تنفيذ نظام الجزاءات المذكور أعلاه.

إن توافر معلومات كاملة عن هوية الأفراد المدرجين في القائمة سيكون مفيدا في التعرف على المشتبه فيهم المحتملين بصورة لا يعترىها شك. وهذه المشكلة تواجهه في المجال التنفيذي بأسره.

٢٦ - يرجى إدراج أي معلومات إضافية ترون أنها هامة.

يمكن بذل بعض الجهد لتعزيز النهج الإقليمي من أجل المحافظة على خطة إقليمية متسقة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٧. وما من بلد يستطيع أن يعالج بمفرده هذه المسألة. إنها تتطلب دعما من الأصدقاء الإقليميين. وقد توخت دول منطقة جنوب المحيط الهادئ دوما هذا النهج؛ وكل المؤشرات تدعو إلى التفاؤل بتحقيق نتائج إيجابية.